S240704

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـان

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان المصدر الأوَّل للبيانات في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حرية الأديان في سوريا

الحكومة الإيرانية تدعم السلطات السورية على خلفية طائفية وتجنِّد مقاتلين عراقيين وأفغان وباكستانيين شيعة في النزاع

السبت 6 تموز 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

أصدر مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية تقريره السنوي عن حرية الأديان في سوريا لعام 2023، وتحدَّث التقرير عن استمرار العنف الطائفي الذي غذَّته إجراءات النظام السوري، وعن تدمير البنى التحتية واستهداف الأفراد على أساس طائفي من قبل النظام السوري وأطراف النزاع الأخرى.

اعتمد التقرير على مصادر عدة من أبرزها، وهي بالترتيب حسب مرات الاقتباس الواردة في التقرير:

- **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:** 10 اقتباسات.
- **لجنة التحقيق الدولية المستقلة:** 8 اقتباسات.

كما اعتمد على مصادر أخرى مثل: معهد واشنطن الشرق الأدنى للسياسات.

جاء في التقرير أنَّ العنف الطائفي ما يزال مستمراً في سوريا، ذلك بسبب التوترات بين الجماعات الدينية، والتي تفاقمت بسبب تصرفات النظام، واستمرار التدهور الاقتصادي، والصراع المستمر الأوسع في البلاد. وبحلول نهاية العام، ظل أكثر من نصف سكان البلاد قبل الحرب مشردين. موضحاً أنَّ حكومة النظام السوري واصلت بدعم من حليفيها الروسي والإيراني ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد خصومها، الذين كان غالبيتهم من المسلمين السنة، فضلاً عن تدمير أماكن العبادة والمستشفيات والمنازل، والبنى التحتية المدنيَّة الأخرى.

وذكر التقرير أنَّ الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وثَّقت ما لا يقل عن 2317 حالة اعتقال تعسفي أو اختفاء قسري خلال عام 2023، بينهم 129 طفلاً، و87 امرأة.

وقال التقرير إنَّ الأقلية العلوية استمرت في الاحتفاظ بمكانة سياسية عالية لا تتناسب مع أعدادها، لا سيما في المناصب القيادية في الجيش وأجهزة الأمن والمخابرات. كما أنَّ الحكومة الإيرانية دعمت بشكل مباشر حكومة الأسد بشكل أساسي من خلال الحرس الثوري، وجنَّدت مقاتلين عراقيين وأفغان وباكستانيين شيعة في النزاع.

تحدَّث التقرير عن أنَّ بعض جماعات المعارضة السورية المسلَّحة المدعومة من تركيا قد ارتكبت انتهاكات عدة منها أعمال قتل خارج نطاق القانون، واختطاف وإخفاء المدنيين، والإيذاء الجسدي، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي، التهجير القسري من المنازل، وتجنيد الأطفال أو استخدامهم، ونهب والاستيلاء على الملكية الخاصة؛ وتدنيس الأماكن الدينية، وقد كانت هذه الانتهاكات مركزة على السكان الأكراد واليزيدين بحسب التقرير.

وأشار التقرير إلى أنَّ قانون الخدمة العسكرية الإلزامية، الذي يسمح للسلطات بمصادرة أصول "المتهربين من الخدمة العسكرية" وعائلاتهم الذين فشلوا في دفع رسوم الإعفاء العسكري، يعتبر محاولة من النظام لابتزاز المواطنين السوريين المقيمين في الخارج، والعديد منهم فروا من البلاد هرباً من الحملة العسكرية للنظام ولا يرغبون في الخدمة العسكرية. كما أوضح أنَّ قانون الخدمة العسكرية الإلزامية يؤثر بشكل مفرط على السنة والمسيحيين الذين يُشكِّلون الجزء الأكبر من السوريين الذين هربوا من البلاد نتيجة الحرب.

وقال التقرير إنَّ الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وثَّقت أنَّ ما لا يقل عن **156,457 شخصاً** ظلوا محتجزين تعسفياً أو اختفوا قسرياً من قبل النظام أو أطراف النزاع الأخرى بين عامي 2011، وكانون الأول/ 2023. وأنَّ النظام السوري مسؤول عن 87 % (**136047** بينهم 3696 طفلاً، و8495 امرأة) من هذه الحالات. كما وثَّقت ما لا يقل عن **33 هجوماً** على مساجد في البلاد خلال العام 2023، ونسبت 31 هجوماً إلى النظام السوري 94 %، وهجومين إلى قوات سوريا الديمقراطية 6 %.

ختاماً قال التقرير إنَّ الرئيس الأمريكي شدَّد على الحاجة إلى حلٍّ سياسي للنزاع في سوريا بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254، الذي ينصُّ على أنَّ مثل هذا الحل يجب أن يؤسِّس حكماً ذا مصداقية وشاملاً وغير طائفي.

وأشار إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل دعم التوثيق والتحليل والحفاظ على الأدلة للانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، بما في ذلك تلك التي ارتُكبت ضد الأقليات الدينية، من خلال دعم جهود لجنة التحقيق الدولية (COI) وآلية التحقيق الدولية المستقلة والمحايدة (IIIM)، وكذلك من خلال الدعم المباشر لجهود التوثيق التي تقوم بها المنظمات الحقوقية السورية.

في 29/ حزيران/ 2023، في تصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعمت حكومة الولايات المتحدة إنشاء آلية أممية قائمة بذاتها مكلفة بتوضيح مصير ومكان وجود أكثر من **156,000** مفقود ومحتجز بشكل غير قانوني في سوريا، فضلاً عن تقديم الدعم الكافي للضحايا والناجين وأسر المفقودين.

تؤكِّد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان على أنَّها مستعدةً دائماً للمساهمة في التقارير الدولية عن حالة حقوق الإنسان في سوريا، وأنَّها سوف تبذل أكبر جهد ممكن لتلبية ما يُطلب منها من بيانات ومعلومات في هذا الخصوص، وذلك لإيصال ما يجري من انتهاكات وحوادث بموضوعية ومصداقية وصولاً إلى تحقيق هدف حماية المدنيين في سوريا، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات كافة، والبدء في مسار التغيير نحو الديمقراطية.

للاطلاع على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر الخميس 27/ حزيران/ 2024 كاملاً بالإمكان تحميل التقرير عبر الرابط[1] .

1. التقرير متاح باللغة الإنكليزية فقط.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org